بسم الله الرحمن الرحيم

العدد ٧٠، نوفمبر ١٩٨٨م، ربيع الاول/ربيع الثاني ١٤٠٩هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

POSTLAGERKARTE NR.125166C, 5300 BONN 1, W/GERMANY

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

حقوق الانسان الضائعة في البحرين

«كل مواطن متهم حتى تثبت براءته». هذا هو الشعار الذي يحكم سياسات آل خليفة في تعاملهم مع ابناء الشعب وهذا ما يفسر حالة الطوارىء المستمرة في البلاد، فموجات الاعتقال لا تتوقف، وكل مواطن يتوقع دخول السجن او على الاقل الاستجواب والتوقيف، في اي لحظة. وهذا ما يفسر كذلك شعور من يغادر ارض الوطن لحاجة ما، دراسية او تجارية او سياحة او صحية، فهو يعيش حالة القلق وهو يبدأ العد التنازلي لرجوعه، ويتمنى ان تطول فترة غيابه عن وطنه. فاي شعور هذا وفي اي مكان من بلدان العالم يحدث مثل ذلك؟

في الشهر المقبل تمر الذكرى الاربعون للاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي صدر عن الامم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٤٨، والبحرين، بدخولها المنظمة الدولية، ملزمة بهذا الاعلان وبتنفيذ ما جاء فيه على صعيد ضمان حقوق الانسان واحترامها. وتنص احدى مواد الاعلان على ان كل انسان بريء حتى تثبت تهمته. وهو منطق انساني واسلامي، اذ لا يجوز عكس ذلك. ومع ذلك فالوضع غير ذلك في البحرين. فكل مواطن، من غير آل خليفة، مذنب ويحتاج اثبات براءته من الذنب لفترة اعتقال تطول وتقصر حسب نوع التهمة ومدى خطورتها، يتعرض خلالها لانواع التعذيب والقهر والاذلال لسحب «اعترافاته» او حمله على التوقيع على ما لم يفعل.

وهذا الكلام قد يبدو مبالغا فيه، الا ان من ماسي الزمن ان يكون ذلك هو عين الحقيقة وتعبير موجز وواضح وفصيح عما يحدث للشعب البحراني في ظل نظام آل خليفة. وهناك من الشواهد الكثير. وما الاعتقالات المستمرة خلال العقد الاخير من الزمن الا بعض تلك الشواهد. فحملات الاعتقال لا تتوقف! والاساليب الاضطهاد لا تحصى ولو قارنا بين عدد الذين يُعتقلون كل عام مثلا وعدد الذين يتم تقديمهم للمحاكمة بسبب قيامهم باعمال لا ترضي آل خليفة (حتى ضمن مقاييسهم لذلك) لوجدنا ان النسبة بين عدد من يحاكمون الى عدد من يتم توقيفهم خلال العام لا تتجاوز ١٠٪ وبمعنى آخر فان من بين كل عشرة اشخاص تحتجزهم السلطات وتمارس بحقهم كافة وسائل التعذيب وتحاول اثبات تهمة محددة ضدهم، لا تستطيع السلطات محاكمة سوى واحد منهم، بينما تعجز عن توجيه تهمة محددة ضد التسعة الآخرين الذين يفرج عن بعضهم ويستمر اعتقال البعض الآخر. ولو سلمنا بان الشخص الذي يقدم للمحاكمة يتهمة محددة قد قام بعمل ما ينافي القانون الخليفي (ونحن نشكك في ذلك) فان تسعة اشخاص آخرين يكونون قد تعرضوا لاعتقال غير مشروع وعوملوا بوحشية (ان ذلك ما يحدث لاي معتقل) مع كونهم ابرياء من اي تهمة. ومع ذلك فلا يتم الاعتذار لهم ولا تدفع لهم اية تعويضات في مقابل خطأ اعتقالهم. بل ان بعض هؤلاء كثيرا ما يجد نفسه يواجه حياة جديدة بمنع فيها من حق العمل وحق السفر، حيث يبقى ملفه لدى وزارة الداخلية بين الملفات السوداء التي يمنع اصحابها من العمل، ويسحب جوازه كذلك الى اجل غير مسمى. وهكذا يقضي حياته وهو يعاني من تبعات خطأ اعتقاله الذي لم يحدث بسبب استفزاز صادر عنه او تصرف مناف للقانون الخليفي.

ولنضرب بعض الامثلة على ذلك. فقد اعتقل الشيخ محمد علي العكري في اغسطس ١٩٧٩ وبقي في السجن حتى ديسمبر ١٩٨٣ دون ان توجه تهمة محددة ضده او يقدم للمحاكمة. بعد ذلك افرج عنه ولكن بعد ان قضى اكثر من اربع سنوات في الزنزانات الخليفية. واعتقلت المئات من المواطنين منذ تلك الفترة لمدد تتراوح بين ايام معدودة وبضع سنوات، بينما بقي المعتقلون ذوو التهم المحددة معروفين ضمن مجموعة الـ ٧٣ ومجموعة جمعية التوعية الاسلامية وجماعة الشيخ ناصر الحداد ومجموعة الـ ١٦ المتهمة بالانتماء للجبهة الشعبية، وعدد قليل من المجموعات الصغيرة. اما غالبية الذين يحتجزن فيتم الافراج عنهم بعد ان تفشل الحكومة في توجيه تهم محددة ضدهم. ومؤخرا اعتقلت السلطات عددا من الاشخاص قبل شهر محرم وخلاله وتعرضوا للتعذيب. ولكن افرج عن بعضهم بعد شهر او شهرين من الاعتقال، بينما بقي الآخرون معتقلين حتى اشعار آخر.

ان هذه السياسة التي تمارسها سلطة آل خليفة ضد المواطنين البحرانيين هي جزء من سياسة هجومية وضع معالمها البريطاني المعروف ايلن هندرسون منذ سنوات، وتقوم على اساس استباق الاحداث. فالحكومة تعلم ان سياساتها على صعيد نظام الحكم وفي مجالات الاقتصاد والامن الوطني والعلاقات الخارجية وحقوق الانسان واستقلال البلد وسيادته، مرفوضة في اغلبها من قبل الشعب، وخصوصا مع استمرا التغلغل مع البلاد ومن عليها على اساس ان ذلك كله ملك للعائلة الحاكمة. فمن المتوقع على ضوء ذلك ارتفاع الاصوات المعارضة لذلك والمطالبة بقدر من الحرية التي تحافظ على كرامة الانسان وتجعله يعيش حرا كريما كرمه الله ورفعه بانسانيته. ومن اجل منع انطلاق تحرك شعبي شامل ضد هذه السياسات، تقوم السلطات باستباق الاحداث عن طريق اعتقال الناس باسلوب عشوائي لان كل الناس في نظرها يخططون ضدها، وبالتالي فانها تسعى لان تتغذى بهم قبل ان يتغذوا بها. وما دامت هذه العقلية هي التي تحكم، فلن من المتوقع استمرار حالة الطوارىء المتمثلة باعتقال الناس وتعذيبهم واهانتهم واقلقتهم من اعمالهم. ولا يملك الشعب المسكين الا التحمل والصبر لعل الله يجعل بعد عسر يسرا.

هذا هو واقع البحرين وشعبها، ينامان على انات المعتقلين ويستيقظان على انباء سوق اعداد اخرى للزنزانات. ورغم ذلك، ينتقل وزير الخارجية محمد بن مبارك بين المنامة ونيويورك ليتحدث من على منبر الامم المتحدة بلسان الدبلوماسي الملتزم بعهود المنظمة الدولية ومواثيقها بينما هو اعرف الناس بمدى انتهاكات حكومته لتلك العهود والمواثيق.

مشكلتنا اننا نعيش في عالم يمسك بمقاليد البلاد واسباب القوة فيه امثال آل خليفة فيكون الشعب والبلاد والحقيقة الضحايا التي تقدم لكي يبقى الطاغية على كرسي الحكم. فاي حقيقة واي شعب واي ارض واي ميثاق لحقوق الانسان؟

اعتقال امراة حامل

اعتقلت مباحث امن الدولة في ١٩٨٨/٨/٣٠ امراة حاملا في شهرها السادس من قرية القدم للتحقيق معها حول نشاطات زوجها واخيها. وتم خلال التحقيق جمعها مع اخيها المعتقل وطلبوا منها الاعتراف بانها كانت تزوده بمواد كيماوية من كلية العلوم الصحية (حيث كانت تدرس هناك) لتجهيز متفجرات. الا انها رفضت الخضوع لاوامر جلاوزة هندرسون واطلق سراحها، ثم استدعي زوجها عبد الغني جعفر عبد الله في اليوم التالي وعرّضوه للتحقيق والتعذيب.

محاولة لاحتواء الاوضاع

في محاولة منها لاحتواء الاوضاع ومنعها من التفجر افرجت السلطة عن ستة عشر شخصا من بلاد القديم كانوا قد اعتقلوا في ١٩٨٨/٨/١٢ و ١٩٨٨/٨/٢٤ بعد الانتفاضة الباسلة لاهالي تلك المنطقة. ولا يزال يقبع في السجن ثمانية من شباب بلاد القديم. وفي الوقت ذاته افرج عن خمسة اشخاص اعتقلوا بعد مشاركتهم في عزاء مأتم الشهيد، كما افرج عن عدد من طلاب مصر والهند بعد ان اعتقلوا في بداية العطلة الصيفية ولا يزال العديد من الطلاب الدارسين في الجامعات السعودية قيد الاعتقال. هذا وتشير الانباء الى عزم السلطة على توجيه تهم بالانتماء لتنظيمات اسلامية لعدد ممن اعتقلتهم مؤخرا وتقديمهم للمحاكمات الصورية.

اعدام اربعة [redacted]

قامت سلطات آل سعود بارتكاب جريمة كبرى باعدام اربعة من شباب المنطقة الشرقية، هم محمد علي القروص وعلي عبد الله الخاتم (٢٦ عاما) وازهر علي الحجاج (٢٤ عاما) وخالد عبد الحميد العلق (٢٢ عاما). وقد نُفذ حكم الاعدام بعد ظهر يوم الجمعة ٣٠ سبتمبر الماضي علنا وبحد السيف. وكان الملك فهد بن عبد العزيز قد صادق على قرار الاعدام ليكون «درسا» للمعارضة المتصاعدة ضد النظام.

ولاعطاء قرار الاعدام صفة شرعية قامت الحكومة السعودية باستصدار فتوى مما يسمى «مجلس هيئة كبار العلماء» حملت رقم (١٤٨) بتاريخ ٢٤ اغسطس الماضي في دورته الثانية والثلاثين التي انعقدت في مدينة الطائف في الفترة ٢٠ ـ ٢٤ من اغسطس. ونصت الفتوى على الحكم بعقوبة الاعدام على كل من تثبت بحقه تهمة «الافساد في الارض»، واوضحت تلك الفتوى ان هذه التهمة تشمل التفجيرات والمظاهرات وزعزعة الامن الداخلي. وبهذا فتحت الحكومة السعودية الباب لتنفيذ عقوبة الاعدام بكل من يعارض النظام واستطاعت الحصول على الفتوى المذكورة بالمال الوفير الذي اشترت به ضمائر «العلماء» باموال نفط المسلمين.

ان اعدام المواطنين الاربعة لم يكن غريبا على السلطات السعودية، فهي التي تحكم الناس بالنار والحديد وتشتري الضمائر والاقلام و«العلماء» لتوفير الغطاء الاعلامي والديني لما تقوم به. الم تقم بقتل اكثر من ٦٠٠ مسلم وهم متوشحون بثياب الاحرام في بيت الله الحرام وفي الشهر الحرام؟ فكانت فتوى علماء البلاط ان الشهداء قتلوا انفسهم بانفسهم!

«الامير» رئيسا فخريا للارسالية الامريكية

في الوقت الذي تضطهد فيه السلطة ابناء الشعب المسلم وخاصة الشيعة وتحرمهم من حقوقهم المشروعة في اقامة شعائرهم وتعليم اطفالهم مبادىء الدين الحنيف، تقوم هذه السلطة بتوفير جميع التسهيلات للديانات الاخرى لنشر مبادئها. فهناك مدرسة القلب المقدس وسانت كريستوفر ومكتبة العائلة والكنائس وجمعية الزرادشت (المجوس) والروتاري والليونز والمدرسة الامريكية ومدرسة بيان ومستشفى الارسالية الامريكية وكلها تحظى بدعم السلطة حيث ارتفعت نسبة غير المسلمين من السكان الى قرابة العشرين في المائة. ويعتبر مستشفى الارسالية الامريكية من اكبر مراكز التبشير للاستعمار الامريكي في البلاد، وهو نفسه الذي يقوم برعاية جميع المواليد (غير الشرعيين) ويعلمهم الدين المسيحي ويبعثهم الى امريكا عندما يبلغون سن الخامسة عشرة ثم يرجعهم الى البحرين لتسلم المناصب العالية. ومكافأة لنشاطاتهم فقد قبل عيسى بن سلمان الشهر الماضي منصب الرئيس الفخري للارسالية الامريكية!!

لجنة «اعمار الفاو»

بقرار من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تم تكوين هيئة لجمع التبرعات لمشروع ما يسمى «اعمار الفاو» العراقية. ولم يُبد الشعب اي حماس لهذا المشروع المفروض عليهم. ولكن من المتوقع ان تقوم السلطة باجبار الناس على الدفع لهذا المشروع.

الخليج: الدور البريطاني والوضع الاقتصادي

الوضع في الخليج هذه الايام يمتاز بظاهرتين مترابطتين تتفاعلان مع بعضهما البعض:

الظاهرة الاولى هي ازدياد المطلب الشعبي بانهاء الحياة السياسية الظالمة وازدياد القمع البوليسي الحكومي للقواعد الاجتماعية التي تختلف مع العوائل الحاكمة في منظورها وفهمها لما يجب ان تكون عليه العلاقة بين الدولة ومؤسساتها وبين ابناء الشعب.

اما الظاهرة الثانية فهي فوضى الاسواق النفطية وحالة عدم الاستقرار التي تعاني منها اقتصادات المنطقة وموازناتها السنوية نتيجة السياسة النفطية لآل سعود.

هاتان الظاهرتان تؤثر الواحدة على الاخرى وتتفاعل معها. فمن جهة تحاول الحكومات الخليجية استخدام اموال النفط لشراء الضمائر وتكديس الاسلحة وتقوية اجهزة الامن والمخابرات، ومن جهة اخرى تحاول وسائلها الاعلامية وبعثاتها الدبلوماسية اقناع العالم الخارجي وبعض الدوائر الاقليمية والمحلية، بأن اسلوب العنف والضغط على العناصر المعارضة هو الضمانة الواقعية للحفاظ على المنطقة وبحرها النفطي الذي يهم الغرب استمرار تدفقه بالاسعار التي يراها ملائمة لاوضاعه الاقتصادية.

وبين هذين السلوكين، او الموقفين استغلت الحكومات الخليجية الاوضاع الاقليمية المضطربة خلال سنين الحرب في الخليج لتلمّس طريقها.

الحكومات الغربية، وبالذات بريطانيا وامريكا، وهما الوحيدتان اللتان تمتلكان اوراق المنطقة، اقرتا ودعمتا الوضع الراهن.

اما فترة ما بعد الحرب فهي ذات معطيات مختلفة. ومن هنا فان حديثنا هو حول الدور البريطاني المستقبلي بالدرجة الاولى، والاوضاع الاقتصادية وتأثير هذين العاملين على مستقبل المنطقة.

الدور البريطاني

وليام والدجريف، وزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية قضى الاسبوع الثالث من شهر اكتوبر في منطقة الخليج من اجل «تقييم الوضع السياسي» في المنطقة.

زيارة المسؤول البريطاني، الذي خلف ديفيد ميللر في الخارجية البريطانية تأتي ضمن مرحلة تمر بها المنطقة اقل ما توصف به انها غير واضحة المعالم على ضوء وقف اطلاق النار في حرب الخليج وحتمية مراجعة سياسية لاوضاع الخليج بالذات. فحكام الخليج اليوم منكبون على رسم معالم سياسة جديدة تجاه الجمهورية الاسلامية والعراق من جهة وتجاه الاوضاع الداخلية المضطربة من جهة اخرى. وعلى كلا الصعيدين يعتبر «النصح» البريطاني عاملا مهما في صياغة الموقف او المواقف في الخليج.

ومن الواضح ان حكومة المحافظين هي ذات موقع قوي على مستوى الداخل يسمح لها بدخول مغامرات خارجية ليست في صالح انفتاح سياسي خليجي. هذا التصور يعتمد بشكل كبير طبعا على تاريخ حكومة السيدة ثاتشر التي تحاول فصل المصالح التجارية عن المواقف السياسية. هذا التوجه البريطاني قد يعني بالطبع استمرار السياسة الغربية نحو دعم الحكومات القبلية في المنطقة وتأييد مواقفها المتشددة من المطالب الشعبية باقامة حياة دستورية وبرلمانية تس[illegible] الخليجي بالمشاركة في ادارة شؤون المنطقة، [illegible] الاصلاحات اللازمة على العلاقة الظالمة بين الحكام الاقلية من جهة وابناء الامة الاكثرية من جهة اخرى. في الوقت نفسه قد تعني «اسداء النصح» ـ وهي عبارة دبلوماسية تعني لي الذراع ـ للعوائل الحاكمة بضرورة الاقلاع عن النهج الصحراوي القبلي في ادارة شؤون المجتمع الخليجي في اواخر القرن العشرين.

المتتبع للسياسة البريطانية في السابق يلاحظ ميلها للخيار الاول ووقوفها في وجه الطموحات والآمال الشعبية الى جانب العوائل المتسلطة، رغم اقتناع الكثير من ممثليها في المنطقة ممن عايشوا الاوضاع المأساوية عن قرب، بضرورة اعتماد سياسة اكثر عدالة واسداء النصح للحكام، او لِ ذراعهم.

الحكومة البريطانية الحالية جاءت في نفس العام الذي انتصرت فيه الثورة الاسلامية في ايران (١٩٧٩)، والخلل الزلزالي الذي اصاب المعادلات الاقليمية والدولية نتيجة غياب الشاه عن المسرح السياسي وحلول نظام اسلامي اذاق الخطط الغربية الويل. وكانت ردة الفعل الاولى للقوى الغربية هي ضرورة تقوية الحكام الخليجيين ومنع تساقط عروشهم، وبالتالي حتى معاونتهم على قمع الشعب الخليجي وتأييد مواقفهم رغم الحملة العنيفة التي شنتها المؤسسات البوليسية الخليجية ضد مواطني المنطقة بحجة منع الاصوليين الاسلاميين من تكرار ما حدث في ايران والحفاظ على المصالح الغربية.

بعد ذلك شن العراق حربه على الجمهورية الفتية، وبدأت المنطقة تمر بعواصف سياسية واقتصادية وامنية مما دعم موقف الحكام الخليجيين وعلى رأسهم آل سعود الذي ينادي بنهج القبضة الحديدية في التعامل مع المنابر المعارضة في دول الخليج. ووجدت السعودية، ومن خلفها امريكا بالدرجة الاولى، في مجلس التعاون الخليجي قناة يتم من خلالها ربط المنطقة في منظومة امنية بقيادة السعودية. ووجد الغرب في الحرب العراقية ـ الايرانية حجة على اساسها يتم دفع مبيعات الاسلحة وادارة اموال النفط، واغراق المنطقة في دوامة من الخوف والقلق المصطنعين، حتى تضيع في خضم الضجة اصوات المعارضة التي تنادي بانهاء الاحكام الجائرة وعلاقات عادلة بين مختلف سكان المنطقة وانهاء هيمنة العوائل الحاكمة.

من هنا، فان انتهاء حرب الخليج قد سحب البساط من تحت ارجل الحكام المتشددين وافرغ ما لديهم من مبررات على الصعيدين الخارجي والداخلي لاستمرار حالة الطوارىء السياسية والامنية، وبكلمة اخرى، عاد السؤال الداخلي هو الملح على اذهان المهتمين بامور المنطقة سواء كانوا من ابنائها او ممن لهم تأثير على اوضاعها.

ويبقى الدرس الذي تعلمه ابناء المنطقة خلال سنوات حرب الخليج ان الدول التي وقفت موقفا متشددا من مركز الصحوة الاسلامية ووقفت تؤيد العراق بقوة هي تلك التي تعاني، اكبر من المعسكر الآخر الاقل تشددا، من وجود قواعد اجتماعية معارضة لها تاريخها النضالي وواقعها في الشارع. فالسعودية والكويت والبحرين بلا شك اكثر من عمان والامارات وقطر في ما يخص بلورة تيار شعبي معارض وواضح المعالم، بل ان الاخيرتين مرتا بفترة سمح فيها للمنابر المعارضة بأن تشارك في صياغة الدستور وفي الحياة التشريعية عموما. اما السعودية فان القوى المعارضة، رغم الاضطهاد الفاحش استطاعت ان ترسم مواقف بطولية سواء في المنطقة الشرقية او في الحجاز. وعلى ذلك فان الدول الثلاث هذه كانت تمثل الطليعة على مستوى المنطقة في مواقفها الداعمة لحكام بغداد بدون تحفظ والدفاع عنه حتى عندما يرتكب جرائم يندى لها اي جبين حر. ومرت فترة على كيان مجلس التعاون الخليجي كان الاستقطاب فيها واضحا بين الدول الشمالية الثلاث ودول الخليج الاسفل التي تشترك معها في المجلس المذكور. ورغم ان الدعم الاكبر لهذه المواقف المتفرسخة تجاه الحرب، وتجاه اصوات المعارضة في الداخل جاء من الادارة الامريكية، الا ان مواقف لندن، في عهد الحكومة الحالية، لم تختلف كثيرا عن واشنطن.

اما وقد وضعت الحرب اوزارها، فان الوضع يختلف الآن عنه ايام اشتدادها ووصولها الى السواحل الجنوبية للخليج. من هنا فان اعادة خلط الاوراق الخليجية يعني انفراط الاستقطاب السابق، حيث نرى ان توجهات الكويت تختلف نوعا ما عن توجهات آل سعود، والحال نفسه مع البحرين لو امكن لآل خليفة التحرر من القبضة الاقتصادية والامنية لآل سعود. هذان التوجهان لا ينبعان من حب آل صباح وآل خليفة للجمهورية الاسلامية، بل رغبة من الحكمين في اعادة التوازن للمعادلة السياسية المثلثة المتمثلة في ايران والعراق والسعودية، وهو منظور انجليزي لا يثق كثيرا في آل سعود او في جمهوريات تقودها مجموعات عسكرية يصعب التنبؤ بمواقفها كعصابة البعث في بغداد.

من هنا ايضا، فان الوضع السياسي الداخلي للكويت والبحرين على الاقل لا بد ان يتطور من موقفه المراوح الحالي لمنع تأزم الاوضاع في غير صالح المنطقة المعروفة باهميتها الاستراتيجية. هذا التصور، ربما كان في ذهن الوزير البريطاني والدجريف خلال مباحثاته في الخليج لمعرفة ما يدور في خلد الحكام الخليجيين عن قرب حتى يمكن رسم سياسة بريطانية في التسعينات بكل ما ستحمله من نمو الجمهورية الاسلامية وازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها، وما يعني ذلك من ازدياد طموح ابناء المنطقة في بروز وضع اجتماعي عادل.

الوضع الاقتصادي

من جهة اخرى فالحكومات الخليجية ظلت تواجه الاصوات المعارضة لاسلوبها في الحكم بادعاءات الازدهار الاقتصادي الذي عادة ما ينتج عن اوضاع سياسية وامنية طيبة. غير ان الاوضاع الاقتصادية الخليجية تستفيد كثيرا من وجود النفط بوفرة كثيرة، اكثر من استفادتها من الاوضاع السياسية والامنية. ومع ذلك فان الاوضاع النفطية لن تستمر في التصاعد وتوفير خزان مالي للرشوة وتغطية عورات الانظمة.

وما الارتباك الشديد الذي احدثته السعودية في الاسواق النفطية مؤخرا عن طريق اغراق السوق بمزيد من البترول الرخيص، وما نتج عنه من اهتزاز اوضاع الجزائر وبروز اشارات عوامل التأثير السياسي على المنطقة العربية ككل، الا دليل على حساسية الموضوع. ولتدارك الوضع المتردي وردع السعودية، عقد وزراء النفط في دول مجلس التعاون اجتماعا طارئا لـ «لجنة التعاون البترولي» في الرياض، حيث تقرر اقتراح سقف انتاج جديد هو ١٧,٤٢٩ مليون برميل يوميا بدلا من ١٥ مليون برميل يوميا، واقترح اعطاء العراق نفس الحصة الايرانية حيث زاد حصتها من ١,٥٤ مليون برميل يوميا الى ٢,٣٦٩ مليون برميل. مع ذلك اغفل البيان سعر ١٨ دولارا للبرميل او ذكر سعر آخر، لعدم واقعية التحديدات امام الاصرار السعودي على الحاق اكبر ضرر بمعارضي سياسة آل سعود باستخدام سلاح النفط كالعادة.

ومنذ عامين والسعودية والكويت على الخصوص تعانيان من عجوزات في ميزانياتهما السنوية. فميزانية عام ٨٧ للسعودية، التي شهدت تخفيضات عامة في تخصيصاتها تقدر بـ ١٤٧ مليار ريال سعودي، بنيت على اساس ان متوسط سعر البرميل النفطي سيكون ١٨ دولارا. ولما عجز عن وصول ذلك بسبب سياسة الرياض كان الدخل المحقق يقل ١١٪ عن الدخل المتوقع بينما زادت المصروفات نتيجة صفقات الاسلحة الخيالية، وبالتالي تم تغطية العجز الكلي عن طريق بيع سندات الخزينة السعودية.

واما الكويت فقد شهدت ميزانية ٨٧/٨٦ عجزا بمقدار مليار دولار كويتي رغم تخفيض المصروفات العامة بما يعادل الربع، بينما زادت نسبة العجز في الميزانية الحالية ٨٨/٨٩ الى اكثر من مليار و٣٠٠ مليون دينار كويتي، رغم ان ذلك مبني على اسعار نفطية نظرية وعلى عدم اعتبار تكاليف اعادة تسجيل الناقلات الكويتية. وقس على ذلك ميزانيات قطر (١,٦٠٧ مليار ريال قطري عجز) والبحرين (٦٠ مليون دينار بحراني عجز) وعمان ايضا.

ويرى الكثير من المراقبين لاوضاع المنطقة الاقتصادية ان فشل صناعة البتروكيماويات نتيجة السياسة التنافسية السخيفة وكلفة الايدي العاملة الغربية المرتفعة، اضافة الى السياسة النفطية التي اشرنا اليها، كفيلان بلخبطة الوضع الاقتصادي. والحل في نظر هؤلاء، بالاضافة لتحسين المدخول هو التقليل من صفقات التسلح الضخمة التي مع اجراءات الامن، تبتلع اكبر قدر من المصروفات. غير ان هذين البابين في ميزانيات الانظمة الدكتاتورية يعتبران من المحرمات التي لا يجوز التحدث عنهما.

بعد هذا، لا بد لأي مسؤول سواء اكان خليجيا او من عواصم الغرب المهتمة بالمنطقة ان يرى حقيقة هامة، وهي ان مستقبل منطقتنا الخليجية تكمن ضماناته في افساح المجال لابناء المنطقة للمشاركة في ادارة شؤونها، واعادة الحياة الدستورية واقامة مجالس نيابية تتولى التشريع من جهة واختيار الحكومات ومحاسبتها من جهة اخرى. واي مسؤول لا يضع في حقيبته الدبلوماسية مشروعا كهذا، فان اقصى ما سيعود به على المنطقة وما سيحصل منها هو حفلات الاستقبال الرسمية.

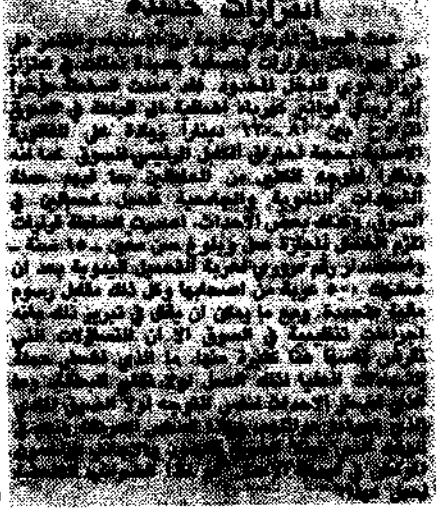

الذكرى الخمسون لثورة الاصلاح الوطنية

قبل خمسين عاما، اي في عام ١٩٣٨، انطلقت اول حركة شبه منظمة في البحرين للمطالبة بوضع حد لاستبداد آل خليفة واحترام ارادة الشعب باشراكه في حكم بلاده. ولا نقصد بالحركة هنا تنظيما معينا يحمل اسما وينطوي على تنظيم حزبي داخلي، كما هو معروف في بعض الحركات الحديثة، بل كانت الحركة تعبيرا عن انطلاقة قامت نتيجة لتصاعد وعي الناس ونمو ادراكهم السياسي وشعورهم باختلال الميزان السياسي في بلادهم. وهذا لا يعني انه لم تطرح اسماء معينة في تلك الفترة، ولكن الاسماء كانت في حقيقتها وسيلة لاقناع الجماهير بوجود قيادات للتحرك الذي شهدته البلاد ولتذييل بعض المنشورات التي وزعت في المنامة والمحرق. ولعلها المرة الاولى التي يحدث فيها توزيع منشورات واضحة المغزى بطرق سرية، وتنتشر فيها ملصقات تتحدى سلطة آل خليفة وتستهدف التدخل البريطاني السافر في شؤون ادارة البلاد وتطالب بالخصوص باقالة المستشار تشارلز بلجريف. وانتهت الحركة مع نهاية عام ١٩٣٨ باعتقال عدد من الشخصيات النشطة، ولكن بعد ان اثبتت لكل من آل خليفة والحكومة البريطانية ممثلة بمعتمدها السياسي في البحرين ومقيمها السياسي في الخليج ان موجة وعي قد انتشرت في البلاد، وان ذلك بداية لخمسين عاما اخرى من المواجهة الحية بين الشعب من جهة والاستبداد الخليفي من جهة اخرى.

حركة البحارنة كانت الاساس

منذ أن قام الميجر ديلي بادخال الاصلاحات الادارية في البحرين عام ١٩٢٣ بدأ عهد جديد في البلاد سمح لحركة الوعي الاجتماعي بالتطور شيئا فشيئا، وان كانت تلك الاصلاحات قد كرست نظام آل خليفة بدعم بريطاني مكشوف ومستمر. فقد انتظم عدد من القضايا التي كانت تقلق الناس وخاصة البحارنة (وهم السكان الاصليون في جزر البحرين)، فاصبحت هناك سلطة مركزية بعد أن كان كل شيخ من آل خليفة يحكم منطقة من مناطق البحرين بالطريقة التي تروق له يجمع منها ما يشاء من ضرائب ويستولي على ما يشاء منها من اراض ويستعبد الناس لخدمته ضمن نظام «السخرة» ويسلط «الفداوية» التابعين له على رقاب الناس واعراضهم وكراماتهم، ويسيطر على حقول النخيل ويتحكم في تجارة الغوص على اللؤلؤ.

وكان لهذا الانتظام آثار عديدة، منها ضبط قبيلة الدواسر التي كانت تعيث في الارض الفساد ومنعها من الاعتداء على البحارنة والتصرف في البلاد وكأنها حكومة موازية لآل خليفة. ومنها بداية ثقة البحارنة بانفسهم كأكثرية مطلقة في البلاد، ومن ثم تحركهم لضمان قدر من الحقوق المشروعة لهم. ويصف المقيم السياسي في الخليج ترينهارد سي فاول في تقرير رفعه لوزير الخارجية في حكومة الهند في ١٨ مارس ١٩٣٥ وضع البحارنة بقوله: «مهما كان هناك من عملية تقدير لعدد سكان البحرين، فان من المتفق عليه ان البحارنة يشكلون اكثر بكثير من نصف مجموع السكان». كما يذكر في التقرير نفسه عدم استغرابه من تحرك البحارنة لنيل حقوق اكبر على صعيد ادارة الحكم والحقوق السياسية الاخرى مشيرا الى توافر عدد من الظروف التي تدفعهم لذلك فيقول: «في ضوء هذه الظروف، ومع الاخذ بعين الاعتبار وضع البحارنة، فانه من غير المستغرب ابدا أن يظهروا علامات للتحرك، بل على العكس من ذلك، فانه سيكون مستغربا لو لم يفعلوا ذلك».

وهكذا تحرك عدد من اعيان البحارنة ووجهاؤهم مع نهاية عام ١٩٣٤ وصاغوا مطالبهم، باسم البحارنة، في رسالة سلموها للشيخ حمد بن عيسى الذي وقفوا الى جانبه في معركة اختيار ولي عهد لوالده عيسى بن علي الذي اقصاه الانجليز قبيل ادخال الاصلاحات الادارية عام ١٩٢٣. وكانت مطالبهم متمثلة بثلاث نقاط:

١ـ اصلاح محاكم البحرين وتقنين الاحكام التي يرجع اليها القضاة.

٢ـ العمل بفكرة التمثيل النسبي وذلك بزيادة عدد ممثلي البحارنة في مجلسي التجارة (كان يعرف سابقا بالمجلس العرفي ويرجع اليه في قضايا الغوص) والبلدي الذي يدير شؤون المدن والقرى.

٣ـ توفير المدارس التعليمية للبحارنة الذين حرموا منها حتى ذلك الوقت.

ووقع على هذه الرسالة التي كتبت بتاريخ ٢٣ رمضان المبارك ١٣٥٣هـ الموافق ٣٠ ديسمبر ١٩٣٤ ثمانية اشخاص وهم منصور العريض وعبد علي العليوات ومحسن التاجر وعبد الرسول بن رجب والحاج عبد العزيز بن حجر البوري واحمد بن ناصر (باربار) وحسين بن محمد المدحوب (بلاد القديم) والحاج علي بن عباس (عالي).

وكانت هذه الرسالة بداية لسلسل طويل من المراسلات والاجتماعات بين الاشخاص الثمانية والشيخ حمد بن سلمان آل خليفة، حاكم البحرين، والمستشار، تشارلز بليجريف، وعموم البحارنة. واستمر هذا التحرك اكثر من عام كامل، وذلك بسبب المعارضة شبه الكاملة للمطالب من قبل آل خليفة من جهة والحكومة البريطانية من جهة اخرى. فحين لم يحصل البحارنة على جواب ايجابي من الشيخ حمد كتبوا للمعتمد السياسي البريطاني في البحرين آنذاك الكولونيل لاخ طالبين لقاءه وشرح القضية له. فقابلهم في الاول من فبراير ١٩٣٥، وكان اللقاء عبارة عن كلمة قصيرة القاها عليهم ثم طلب منهم الانصراف بقوله «مرخوصين». وجاء فيها:

«يتضمن كتابكم ثلاث مسائل الاولى في خصوص القانون والثانية في خصوص تمثيلكم في مجلس التجارة والبلدية والثالثة من جهة المعارف. هذه كلها مسائل داخلية وقد عملتم عين الصواب بمخاطبتكم سعادة الشيخ عنها الذي كتب لكم جوابا عادلا ورقيقا وايضا قابلكم. واني اعلم بأن سعادة الشيخ مهتم بعمل ما يمكنه ان يجريه لاجلكم في خصوص هذه المسائل، ولكن ذلك يحتاج حتما الى وقت.

وانا انصحكم بأن تحترزوا جدا في غضون ذلك، فلو يحدث تشويش او دسائس فيما بين البحارنة او في القرى او اي عمل مثل جمع البيزات (الفلوس) الذي حصل اول الامس فانكم الثمانية تكونون مسؤولين عن ذلك، انتم الثمانية تكونون مسؤولين وليس الفقراء الجهلاء، فهمتم ـ مرخوصين».

كان ذلك بمثابة صدمة كبيرة، فاللقاء كان سلبيا واستفزازيا من قبل ممثل بريطانيا في البحرين. ولم يقتصر الموقف السلبي البريطاني على ما قاله المعتمد، بل ان المستشار نفسه لم يكن ايجابيا في موقفه حيث كان يحمل عداء شخصيا لبعض الاشخاص الثمانية الذين وقعوا الرسالة.

من هنا فقد كان موقف المستشار من مطالب البحارنة سلبيا بشكل عام، وانعكس ذلك الموقف من خلال امرين:

١ـ رسالة الشيخ حمد للبحارنة ردا على رسالتهم المتضمنة للمطالب . ففي هذه الرسالة، التي لا شك ان المستشار قد املاها على الشيخ حمد، كان موقف الشيخ حمد كالآتي:

أ ـ بالنسبة لموضوع المحاكم وتقنين الاحكام: لم يتطرق لتركيبة المحاكم من حيث عدد القضاة، ولكنه قال بأنه سوف يكوّن لجنة لجمع ما اصدره من اعلانات وقوانين لتكون بمجموعها قانونا جنائيا. وقال ان ذلك يحتاج لوقت طويل.

ب ـ بالنسبة للتمثيل في مجلس البلدية برر العدد القليل لممثلي البحارنة بالنسبة للاجانب بأن الاجانب اكثر اهتماما بالشؤون التجارية والمالية، وانه يأمل ان تتغير تلك النسبة في الانتخابات البلدية المقبلة.

ج ـ بخصوص اعضاء مجلس التجارة برر قلة الاعضاء البحارنة بانهم غير اكفاء لتلك المناصب، وانه اذا وجد من يصلح لذلك فسوف يعينه.

د ـ اما بالنسبة لموضوع التعليم علل الشيخ حمد عدم اهتمامه بتوفير مدارس للبحارنة بعدم وجود مال يكفي لذلك، وانه في حالة توفر ذلك سوف يبدأ بتوفير مدارس في القرى.

٢ـ كتب بلجريف ملاحظة صغيرة للمعتمد السياسي، الكولونيل لوخ، في ٣ فبراير قال فيها: «من خلال ما سمعته فانني واثق بان تحرك البحارنة سوف يتلاشى بدون حصول أي اثارة او تشويش».

وهذه رسالة مغزاها المطالبة بعدم تلبية مطالب البحارنة.

هذا وقد انعكس موقف المستشار على مطالب البحارنة خلال السنوات التي تلت تقديم المطالب. وفي ماعدا المحاكم، لم يحدث تغيير يذكر بالنسبة للمطالب الاخرى.

وسبق الاجتماع بالمعتمد السياسي اجتماع للبحارنة عقد في ٢٨ يناير ١٩٣٥ في مأتم مدن بالمنامة حضره جمع غفير من سكان القرى لمناقشة مسألة توظيف البحارنة في شركة النفط لان اكثرهم كان بدون عمل. وتم تسجيل اسماء العاطلين عن العمل على أمل رفع القضية للحكومة. وكان الحضور الهائل بمثابة صدمة للمستشار الذي اعترف في ما بعد بأن المطالب التي قدمت كانت باقرار الجماهير وليس من جعبة الاشخاص الثمانية. وجاءت رسالة الشيخ حمد التي حملت الرد عليالمطالب في اليوم التالي.

وفي مساء ذلك اليوم (٢٩ يناير ٣٥) اجتمعت قيادة البحارنة منصور العريض وعبد علي العليوات وعبد علي الجشي وعبد الرسول بن رجب ومحسن التاجر في مأتم بن رجب لمناقشة رد الشيخ حمد واتفقوا على الاستمرار في مطالبهم. وفي ذلك الاجتماع طالب كل من محسن التاجر وعبد علي العليوات باستعمال كل وسائل الضغط على الحكومة.

كما اجتمعت قيادة المنامة (منصور العريض وعبد علي العليوات وعبد الرسول بن رجب ومحسن التاجر) مع المستشار في ٣٠/١/٣٥ واشتكوا من عدم استجابة الادارة لمطالبهم وهددوا بالاعلان عن قضيتهم من خلال اصدقائهم في جريدة «انديا تايمز» الهندية وطرحوا حججا لتقوية مطالبتهم بقدر اكبر في الحياة السياسية وبتوظيف شركة النفط عددا اكبر من البحارنة.

وفي اليوم التالي اجتمع هؤلاء مع الشيخ حمد وقدموا له مطالب جديدة منها أن يشكل البحارنة اكثرية اللجنة المكلفة باعداد القانون وأن يجري احصاء عام في البلاد وان يُعين قاض ثالث في المحكمة الشرعية الجعفرية وان يُعين ابراهيم العريض مديرا لمدرسة المنامة للبنين وأن يتم تعيين عبد الكريم بن جاسم رئيسا للشرطة. ولكن الشيخ حمد استشاط غضبا وقال بأنه لا يسمح لاحد بأن يعلمه كيف يدير شؤونه.

وكما ذكرنا فان الموقف البريطاني من مطالب البحارنة لم يكن ايجابيا. وعلى سبيل المثال بعث المقيم السياسي في الخليج اللفتنانت كولونيل تي. سي. فاول بتقرير مطول الى حكومة الهند في ١٨ مارس ١٩٣٥ حول الوضع في البحرين، وشرح فيه طبيعة التركيبة السكانية وسياسة حكومة آل خليفة تجاه البحارنة الذين يشكلون اغلبية السكان وطلب في نهايته من حكومة الهند السماح له بالحديث مع الشيخ حمد وحثه على وضع اعتبار التغيرات السياسية في العالم في حسابه والاستماع لمطالب البحارنة الذين يشكلون اغلبية السكان، وأن يحذره من موقف الحكومة البريطانية السلبي اذا لم يستجب لتلك المطالب العادلة. ولكن جاء جواب حكومة الهند في ٦ نوفمبر ١٩٣٥ على النحو التالي:

«ان حكومة الهند تشعر بانه يجب أن لا تتقدم الى الشيخ باقتراح ادخال مؤسسات شعبية ذات طبيعة ديمقراطية، او ما يتضمن بان دعم الحكومة (البريطانية) يعتمد على مدى ما يقدمه الحاكم ليحقق تطلعات البحارنة، بادخال مؤسسات حكم ذاتية او شعبية».

وهذا يعكس أن الحكومة البريطانية لم تكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين رغم ما قاله المعتمد البريطاني لوفد البحارنة عام ١٩٣٤ بان الحاكم وحده المعني بشكاواهم. فقد كان المسؤولون البريطانيون معنيين مباشرة بقرارات الحكومة حول تشكيل اللجنة المكلفة بجمع القرارات الرسمية وتعيين افرادها.

وتجدر الاشارة الى ان الميجر ديلي في العشرينات كان يتدخل في كل شيء من صغير أو كبير وكان يعتقد بصحة ما كان يقوم به. وحكومة الهند هي الاخرى لم تستطع السماح لنفسها باتخاذ مواقف انسانية من قضية البحارنة. فبينما كان البحارنة يطالبون الحكومة بمدارس رسمية حديثة كانت حكومة الهند تقترح في رسالتها للمقيم السياسي (٦ نوفمبر ١٩٣٥) تكثير مدارس الاوقاف والمساجد بالاضافة لذلك، لم يكن لديها ما تقدمه على صعيد الاصلاح القضائي. وفشلت ايضا في فهم التحولات الثقافية والفكرية التي طرأت على المجتمع بعد ادخال اصلاحات عام ١٩٢٣.

كما أن عقلية الشيوخ انفسهم كانت متخلفة عن الزمن، فرغم تطور الشعوب وانتشار الوعي بين الناس، كان هؤلاء يصرون على الاستمرار في نمط الحكم الذي كانوا يمارسونه منذ عقود من الزمن. وكما يقول الدكتور مهدي عبد الله التاجر في كتابه (البحرين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥):

«بالرغم من أن الاصلاحات كان قد تم العمل بها على عهد الشيخ حمد الا انه كان بطيئاً في استيعاب معطياتها.

ان حكومة الهند لم يكن لديها سياسات بعيدة المدى تجاه البحرين. فقد فعلت وقامت بردة الفعل بطريقة عفوية. وكانت تتعامل مع كل حادثة او ازمة حال حدوثها تقريبا (اي دون تخطيط مسبق). فاحيانا كانت تراهن على عامل الزمن وأحيانا كانت تتحاشى القضايا الحساسة في البلاد. ولذلك تصاعدت الضغوط المحلية ونتجت عنها مطالب مشتركة بين الشيعة والسنة».

وهذا ما حدث على اثر مطالب البحارنة التي تضمنتها في البداية العريضة التي قدمت في نهاية عام ١٩٣٤. وفي عام ١٩٣٨ تمخض عن تفاعل الحوادث الداخلية في البحرين حركة شعبية واسعة كانت ثمرة اصرار البحارنة على تحسين الوضع السياسي في البلاد وبداية لحركات اصلاحية امتدت خلال نصف القرن الاخير من عمر البحرين.

خاطرة: الامير وانتشار الاسلحة الكيماوية

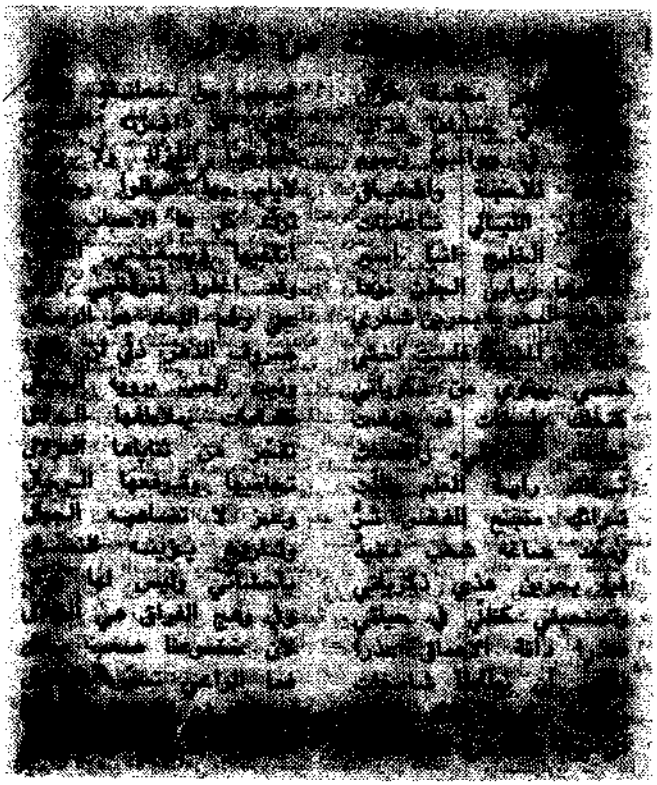

سمو الامير زعلان كثير هذه الايام. وله الحق ان يزعل، ولا اعتقد ان القسم الخاص سوف يمنعه حتى من الزعل!

زعل الامير على محمد بن مبارك وزير الخارجية الذي وقع على معاهدة دولية لمنع انتشار الاسلحة الكيماوية والغازات السامة. ورأي الامير، ان البحرين لا تحتاج لهذه الاتفاقية، فهي ليس لديها اسلحة كيماوية، ولن تمتلكها في المستقبل المنظور، على الاقل خلال حياة طويل العمر ـ والعمر اطول شيء عند بو حمد ـ اذن، يقول انصار الامير من الجنسين، ما دام لا توجد اسلحة كيماوية فلماذا نوقع على منع انتشارها، اليس من الافضل الانتظار حتى نمتلكها اذا احتجنا اليها، لا قدر الله، فمنع الانتشار يحرم البحرين منها!!

ومن يدري، فسياسة آل ثاني التسليحية ذكية الى درجة قد يشترون معملا للاسلحة الكيماوية بمساعدة احدى الدول من وراء مجلس التعاون وحتى من وراء الدول الكبرى. الم يشتروا صواريخ ستنجر رغم عدم مقدرة آل سعود على حيازتها؟ الم يحصلوا على الصواريخ رغم ان البحرين «استأجرتها» فقط من امريكا بشروط مذلة ولمدة ١٨ شهرا فقط، واغلى من بيع السوق كما يقولون. ورغم احتجاج امريكا وشخيرها ونخيرها اصر شواية اللوز على ابقاء الصواريخ عنادا لآل خليفة. اذن ما الذي يمنع هؤلاء من اقتناء اسلحة كيماوية، ويومها، والعياذ بالله سوف تمتلىء الرفاع بآل خليفة لابسين اقنعة واقية حتى في منامهم، وهذا شيء لا يقدر عليه سمو الامير، فهو يكره لبس حتى الثياب ليس في المنام فقط بل حتى في بستان الزلاق لاشتداد درجة الحرارة ولأمور اخرى.

هذا الهاجس القطري، ان صح التعبير، يقلق الامير، لا سيما ان مسألة اخذ النزاع حول حوار وفشت التدبيل الى محكمة العدل الدولية في لاهاي قد تأجلت، وان سياسة تقبيل الخشوم ومسح اللحي لا تنفع مع آل ثاني.

حتى الاسلوب المتطور في قياس المجالس البدوية، اي الاتصال بالهاتف، لا تفيد الا في تغطية النوايا الحقيقية التي يضمرها افراد العائلتين تجاه بعضهم البعض. هذه الحقيقة يعرفها الامير جيدا، ومن هنا جاء زعله على التوقيع على معاهدة منع انتشار الاسلحة الكيماوية والغازات السامة، ما دامت قطر لم توقع على هذه الاتفاقية.

هناك، ليكن في علم الجميع، سبب آخر خاص بالامير لزعله على خطوة ولد مبارك التي «يفوشر» بها على الناس. السبب، ايها السيدات والسادة ان سموه لا يستطيع الاستغناء عن نشر الغازات، مع انها غير سامة طبعا، فسموه، على عكس الكثير من ابناء آدم الذين تتكون اجسادهم من نسبة كبيرة من الماء، يتكون هو من نسبة كبيرة من الغازات ويحتاج لافراغها ونشرها على الملأ سواء قبلت البحرين بالاتفاقية المذكورة ام لا، وهو يعرف ان ولي عهد قطر ينافسه في هذا المضمار، فقد عرف قوة دفع حمد آل ثاني عندما استقبله في الشهر الماضي.

ويتداول المقربون من سموه اخبار حنقه على الخارجية (والداخلية) طبعا، لمحاولة الجميع «محاصرته» من الخارج والداخل. فلم يكتفوا بسحب «البساط» من تحته في ما يخص شؤون الدولة، بل يحاولون خنقه من الداخل ومنعه من التنفيس عما يجول فيه وبالتالي تفجير البركان في داخله. في هذا السياق علق سموه على الانباء الدولية التي «تسربت» اليه ان لا علاقة له بالاتفاقية وسيستمر باطلاق الغازات في اي وقت يشاء ولن يسمح لأي كان كان بأن يحرمه من ألذ واهم اعماله اليومية: نشر الغازات الخانقة.

ويروي المطلعون على بواطن الامور ان مستشاري الامير طمأنوه الى موضوعين ادعوا انهم متأكدون منهما. الامر الاول ان الخارجية البحرانية استلمت تأكيدا وضمانا من آل سعود ان آل ثاني لن يسمح لهم بامتلاك اسلحة كيماوية ولا خوف عليه من هذا الجانب. الامر الثاني ان سموه وكل ما يتعلق به من غازات وغيرها يعتبر خارج المعاهدة الدولية بحضر الغازات، حيث يشرح البروتوكول الخاص ان الغازات المحرمة هي السامة منها فقط، اما الانواع غير السامة حتى لو لم تكن لها رائحة طيبة، فلا تشملها الاتفاقية المذكورة.

وعندما ذكر له التطمين السعودي، مج سموه شفتيه كدلالة على عدم ثقته في ابناء سعود وتطميناتهم، على الخصوص اذا تعلق الامر بآل ثاني. فسموه يرى ان النصائح السعودية ادت دائما الى المشاكل والقلاقل على مستوى البحرين، الى الضعف والذل على مستوى النزاع مع قطر. اما مسألة اختصاص معاهدة الحظر بالغازات السامة فقط، فان لسموه رأيا غير قابل للنقاش يتلخص في ان الامريكان متطورون في اساليب الاختبار واساليب الكذب بحيث يمكنهم ان يضغطوا على سموه يوما بدعوى ان تجاربهم اثبتت ان غازاته هي من النوع السام القاتل.. لا سيما ان للامريكان عناصر مخابرات تحيط بسموه وتتأثر بغازاته ليلا ونهارا. على اي حال، لقد اسقط في يديه كما اسقط في يده من قبل في حالات كثيرة.